

اقتصاد

«النفط» له «الوطن»: ٢٠ مليار

متر مكعب غاز احتياطي
أبار شمال دمشق

| علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية لهـ«الوطن» عن اشتغال مشروع استثمار غاز شمال دمشق لثلاثة مواقع للغاز الأول موقع غاز قارة والثاني موقع غاز البريج والثالث موقع غاز دير عطية.

مبيئاً أن احتياطي الغاز المقدّر في هذه المواقع يبلغ نحو ٢٠ مليار متر مكعب، حيث بدأت أعمال الحفر باستخدام حفارتين الأولى في بئر قارة ٣ حيث وصل العمق إلى ١٦٠٠ متر والمخطط هو الوصول لعمق ٣٦٠٠ متر أما الحفارة الثانية فيبدأت في بئر البريج ٤ والمخطط الوصول إلى عمق ٣٠٠٠ متر.

مضيفاً بأن المخطط بدء الإنتاج خلال نيسان من العام القادم (٢٠١٨) حيث سيتم تنفيذ مشروع شبكة خطوط غاز تمتد من قارة باتجاه البريج وصولاً إلى جندر، وقد أوكلت مهمة تنفيذ هذه الشبكة إلى الشركة السورية للغاز، في حين عمليات حفر الآبار وتجهيزها سوف تكون مهمة الشركة السورية للنفط،

التي سوف تنفذ مشروع محطة لفصل الغاز وتخليفه في موقع البريج، مبيئاً أن الدراسات الفنية للمشروعين أصبحت جاهزة، وسوف يبدأ العمل بمشروع شبكة خطوط الغاز خلال الشهر الحالي، أما المحطة فهي في مرحلة إجراءات التعاقد مع الجهة المنفذة.

ولفت المصدر إلى أن المرحلة الأولى للتشغيل المبكر سوف تكون في نيسان من عام ٢٠١٨ ليتم إنتاج مليون متر مكعب غاز طبيعي يوميًا، والمرحلة الثانية للتشغيل الدائم هي خطوط الغاز خلال الشهر الحالي، أما المحطة أصبحت جاهزة بطاقة إنتاجية نحو مليون متر مكعب غاز طبيعي يوميًا، حيث سيتم حفر آبار إضافية خلال المرحلة الثانية.

مضيفاً بأن المحطة يتم فيها معالجة الغاز جزئياً وتخليفه وإذا أظهرت الاحتياطات أرقاماً أعلى من التقديرات الحالية سوف تتم زيادة عدد الآبار ويمكن بناء معمل للغاز في المنطقة.

وفيما يتعلق بأرقام الإنتاج الحالية أشار المصدر إلى أن إنتاج الغاز الطبيعي بلغ ١٣ مليون متر مكعب يوميا وإنتاج النفط بلغ ٣٨ ألف برميل يوميا منها ١٤ ألف برميل مكثفات غازية.

وبين المصدر المسؤول في وزارة النفط أن مرحلة التأميل الكامل بدأت في آب معمل ١١ حياض حيث انتهى العمل في بئر جحار ١١ وبدأ العمل في بئر جحار ٨ وفي بئر المهر ٣ لتكون مطابقة للمواصفات العالمية.

بتوجيه من رئيس الجمهورية بشار الأسد تابع وفد حكومي برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس جولة في محافظة ريف دمشق واطلع على الواقع الخدمي والتنموي في منطقة القلمون.

وبحسب ما نشرته الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء عبر «فيسبوك»، كانت المحطة الأولى خلال لقائه أهالي البلدة «بتوجيه كريم من السيد الرئيس بشار الأسد جئنا برسالة محبة لأهلنا في القلمون الذين هم خير مثال للوفاء والتضحية وبعد الانتصارات العظيمة التي حققها قواتنا الباسلة وتحريز هذه المنطقة من رجس الإرهاب والحكومة اليوم تتحمل مسؤولياتنا باستكمال هذه الانتصارات من خلال تأمين جميع متطلبات أهلنا في القلمون».

ووضع خميس حجر الأساس لبدء العمل في المنطقة الصناعية في دير عطية بكلفة ١,٥ مليار ليرة سورية. وخلال لقائه ذوي الشهداء والجرحى في المدينة كلف المعنيين بإحداث مكاتب لذوي الشهداء في كل منطقة تعنى بشكل حقيقي بتقديم كل التسهيلات والخدمات التي يحتاجونها وتزويدها بكل مستلزمات العمل وتأمين العاملين اللازمين فيها للقيام بمسؤولياتها.

بدوره قال وزير الموارد المائية نبيل الحسن خلال زيارة الوفد إلى محطة معالجة المياه في دير عطية «هذه المحطة تعرضت للإرهاب والتخريب وتوقف العمل بها منذ العام ٢٠١١ وحالياً استطاعت وزارة الموارد المائية أن تحصى الأضرار وأن تباشر إعادة إعمارها بتخصيص ٤٠٠ مليون ليرة سورية لتصل الكلفة الإجمالية للمشروع إلى ١,١ مليار ليرة سورية والمدة المتوقعة لدخول المحطة في الخدمة هي ستة أشهر».

وخلال لقائه الفعاليات في مدينة النبع أوضح خميس أن خطة الحكومة في إعادة الإعمار تتجلى في تأمين المتطلبات السريعة للمناطق التي أعادت إليها قواتنا المسلحة الأمن والاستقرار وإعادة بناء مؤسسات الدولة وإعمار سورية ما بعد الحرب. لافتاً إلى أن المجتمع المحلي شريك أساسي في عملية التنمية والذي أتيت من خلال خبراته الوطنية التي استطاعت التغلب على الصعوبات التي فرضتها الحرب ودعم الاقتصاد الوطني بشتى الطرق فكانوا خير من واكب صعود

تقديم كل التسهيلات وفي مقدمتها القروض والتشريعات لإعادة تشغيل كل منشأة متوقفة

خميس: تقييم مجالس المدن في القلمون خلال ١٥ يوماً ومحاسبة كل مجلس ليس على مستوى التحديات



رئيس مجلس الوزراء عماد خميس يضع حجر الأساس لبدء العمل في المنطقة الصناعية في دير عطية بكلفة ١,٥ مليار ليرة

قواتنا المسلحة.

ووجه إعادة تقييم مجالس المدن في القلمون خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً وكل مجلس يتبين أنه ليس على مستوى التحديات سيتم محاسبته بشكل كامل. مندداً على المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الوحدات الإدارية في التوفيق الدقيق للواقع الخدمي وتقديم قائمة بالمشاريع التنموية التي يمكن إقامتها لتحسين العملية الإنتاجية في مناطقهم

والتواصل مع أصحاب المعامل والمنشآت الحرفية المتوقفة عن العمل جراء الإرهاب وإعداد قوائم بها وتقديمها للجهات المعنية مع مقترحات لإعادة تشغيلها، لافتاً إلى أن الحكومة جاهزة لتقديم كل التسهيلات اللازمة وفي مقدمتها القروض والتشريعات اللازمة لإعادة تشغيل كل منشأة اقتصادية متوقفة عن العمل.

وخلال لقائه الصناعيين ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع الاستثمارية في منطقة يبرود أكد خميس أهمية وضع آلية عمل تتناسب مع الانتصارات التي يخطها الجيش العربي السوري على كامل الجغرافيا السورية من خلال خطوات نوعية تعالج التحديات التي أفرزتها الحرب على سورية والتي كان الهدف منها التدمير المنهج لمكونات الدولة الاقتصادية.

وظالب الصناعيون بتوسيع المنطقة الصناعية في يبرود من خلال إضافة العديد من المشاريع الكبيرة والمتوسطة واستثمار كل شبر منها واستثمار المنطقة سياحياً ورصد المبالغ اللازمة لذلك والنظر بموضوع

المخالفات ومعالجتها والإسراع في تنفيذ محطة معالجة مياه الصرف الصحي في النبع وزيادة ملاك مجلس بلدية يبرود من الأيدي العاملة ودعم بلدية يبرود من الآليات وإعادة فتح طريق ريماء النبع حيث بين رئيس مجلس الوزراء أن العمل يتم بشكل جدي على إعادة فتح الطريق لتسهيل عمل الصناعيين وتقديم دائما ما كانوا بكل طواقهم ملتفتين حول

وخلال لقائه زوار الدير والقيمين فيه من قيادتهم وجيشهم ومنتسكين بحضارتهم التي تمتد لآلاف السنن.

وخلال بقاع العالم قال خميس «القيادة السورية والجيش العربي السوري هما من دافع عن المنطقة ضد الإرهاب الأسود نيابة عن العالم كله وديونا اليوم أن نوصل رسالة سورية المحبة إلى العالم من خلالكم إلى شعوب بلدانكم والشعب السوري يشكركم على محبتكم لبلده وبيادلكم إياها».

وأضاف: «أي عمل سواء على الصعيد الرسمي أو الأهلي أو الشعبي يصيب في استكمال انتصارات قواتنا المسلحة التي تفخر بنضحتها وتفخر بما لمسه من إنجازات كبيرة على صعيد العمل الأهلي وما عنائه الشعب السوري نتيجة الحرب يحملنا المسؤولية لتكامل العمل الحكومي مع العمل الأهلي في المجتمع بكل مكوناته وأطيافه لتليل الصعوبات التي فرضتها الحرب الطالمة على بلدنا».

وخلال الزيارة قام الوفد بزيارة حقل قارة الغازي، والاطلاع على أعمال الحفر الجارية في بئر قارة ٣.

للأراضي الزراعية في المنطقة وتقييم الأضرار الحاصلة فيها.

وزار الوفد الحكومي دير مار يعقوب المقطع الذي ينفذ مشروع مساعدات إنسانية لدعم أهلنا في دير الزور بعد فك الحصار عنهم، مؤكداً أن أحد أسباب انتصار سورية هو التلاحم والتعايش المشترك بين أبنائها الذين دائما ما كانوا بكل طواقهم ملتفتين حول قيادتهم وجيشهم ومنتسكين بحضارتهم التي تمتد لآلاف السنن.

وخلال لقائه زوار الدير والقيمين فيه من مختلف بقاع العالم قال خميس «القيادة السورية والجيش العربي السوري هما من دافع عن المنطقة ضد الإرهاب الأسود نيابة عن العالم كله وديونا اليوم أن نوصل رسالة سورية المحبة إلى العالم من خلالكم إلى شعوب بلدانكم والشعب السوري يشكركم على محبتكم لبلده وبيادلكم إياها».

وأضاف: «أي عمل سواء على الصعيد الرسمي أو الأهلي أو الشعبي يصيب في استكمال انتصارات قواتنا المسلحة التي تفخر بنضحتها وتفخر بما لمسه من إنجازات كبيرة على صعيد العمل الأهلي وما عنائه الشعب السوري نتيجة الحرب يحملنا المسؤولية لتكامل العمل الحكومي مع العمل الأهلي في المجتمع بكل مكوناته وأطيافه لتليل الصعوبات التي فرضتها الحرب الطالمة على بلدنا».

وخلال الزيارة قام الوفد بزيارة حقل قارة الغازي، والاطلاع على أعمال الحفر الجارية في بئر قارة ٣.

السباعي: لماذا تطلب الحكومة من أعضاء مجلس الشعب عدم التحدث للإعلام عن ضرورة زيادة الرواتب؟

وزير الاقتصاد: زيادة الرواتب مطلب محق لكن المطلوب

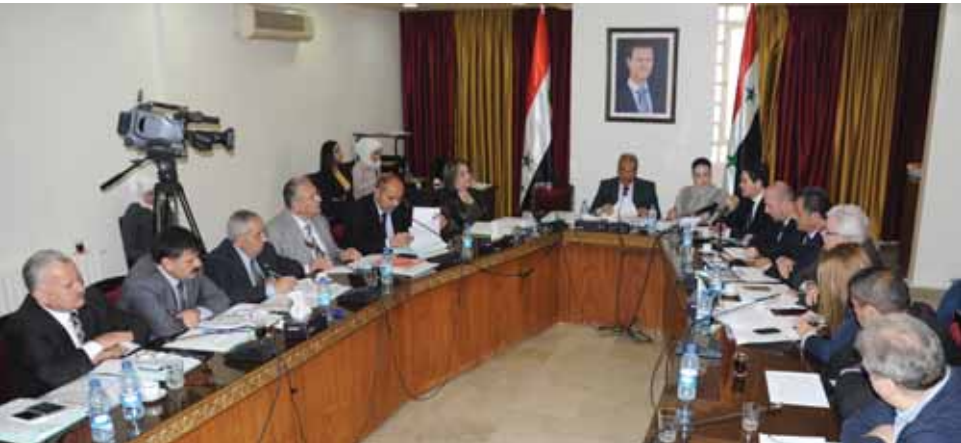
موارد أكثر لتكون مجزية والإجراءات الحالية لخفض الأسعار

من تطبيق برمجة المحاكم وتم تجربتها في القسم المدني للعدليات بريف دمشق مؤكداً أن تطبيق ذلك في كل المحافظات سيعالج ٧٠ بالمئة من نسبة الخلل في العملية القضائية، إذ تصبح الدعاوى تحت انتظار الوزارة وتسهل متابعتها.

وبخصوص وزارة الاقتصاد تساءل رئيس لجنة الموازنة حسين حسون عن سبب تدني نسب التنفيذ في الموازنة لحة نهاية الشهر التاسع من العام الجاري وهي لم تتجاوز ٨ بالمئة في مجملها مع المؤسسات التابعة لها.

عضو اللجنة ياسر السباعي وصف السنوات التي مرت على سورية بالعاجف وأن السياسة الاقتصادية المتبعة أسهمت في انخفاض معيشة المواطنين وازداد الفقراء فقراً والأغنياء غنى. وتساءل من جانب آخر لماذا تطالب الحكومة من أعضاء مجلس الشعب عدم التحدث للإعلام والصحيحين عن ضرورة زيادة الرواتب وخاصة لأسر الشهداء في الوقت الذي من الضروري جداً تسليط الضوء على هذا الموضوع؟!

بدوره أكد وزير الاقتصاد سامر الخليل أن موضوع زيادة الرواتب هو مطلب محق، معترفاً أن هناك فجوة بين الدخل ونفقات المعيشة والإشكالية هي أن الحكومة بحاجة إلى موارد أكبر لتغطية زيادة الرواتب لأن الزيادة من ١٠ إلى ٢٠ بالمئة لا تكون مجزية وما تقوم به الحكومة هو تقديم الإجراءات التي تساهم في تخفيض الأسعار وانخفاض سعر الصرف ليعكس ذلك على المواطن مباشرة.



وزير العدل هشام الشعار أكد وجود مشكلة في الإسراع بالدعاوى، إذ إن هناك دعوى عمرها ٤٠ عاماً. لافتاً إلى ضرورة تنفيذ مشروع أتمتة العمل القضائي في جميع العدليات بالمحافظات وأرشفة الأضيابير العدلية المستردة من المناطق التي حررها الجيش والعسل للوقوف على تسريع إجراءات التقاضي. موضحاً أن تدني نسب التنفيذ في الوزارة يعود إلى التشابكات القانونية في طريق التعاقد والتنفيذ.

بدوره بين معاون الوزير القاضي تيسير الصمادي أن الوزارة تمكنت بالتعاون مع مركز البحوث العلمية الرافد الأهم لخزينة الدولة.

وفيما يخص موازنة وزارة العدل والبالغة ٢/ مليار و٧٨٧ مليون ليرة سورية أكد أعضاء اللجنة أن نسب تنفيذ الوزارة لموازنتها للعام الحالي متدن جداً وأن معظم المشاريع مطروحة سابقاً، مؤكداً أن هناك خلل قانون في العديد من الكشوف وأن وزارة العدل السابقة قامت بإبرام عقود من دون وثائق، مشيرين إلى وجود فوضى في موضوع الوفيات وموضوع حساب الأيتام التي من المفروض أن تكون هناك حماية وحفاظ عليها، إضافة إلى التأخير في البت بالدعاوى.

«التموين» تفوض مديرياتها في المحافظات بتسعير عدد من السلع

الصناعية....)، والأعلاف المستوردة (ذرة صفراء علفية— كسبة فول الصويا— كسبة بذور القطن...)، والتمتات العلفية المستوردة والمنتجة محلياً. حيث يجب على جميع منتجي ومستوردي هذه السلع التقدم بتكاليف إنتاجهم أو استيرادهم إلى دوائر الأسعار في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة التي يقع مركز نشاطهم التجاري فيها لنتم دراسة التكلفة وتحديد السعر وإصدار الصك السعري الناظم ولكل حلقات الوساطة التجارية وذلك قبل طرحها في الأسواق على أن تتم عملية التسعير خلال أسبوع ابتداء من تاريخ تقديم بيان التكلفة مع جميع الوثائق المطلوبة إلى ديوان المديرية.

وذلك تخفيف التعقيدات الروتينية في عمليات التسعير وتسريع صدور الصك التسعيري، حيث وبحسب القرار فقد تم تفويض مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات بدراسة تكاليف عدد من المواد الغذائية وهي البن بأنواعه كافة (محمص— أخضر— مطون) والسمسم والحلاوة المستوردة والمنتجة محلياً، والحليب السائل ومشقاته بأنواعها المنتجة محلياً، والدقيق المستورد والمنتج محلياً، والمعكرونة والشعيرية المستوردة والمنتجة محلياً. وزيت الزيتون المستورد والمنتج محلياً، إضافة إلى الزيتون والسمون المخصصة للأغراض الصناعية كمواد أولية (زيوت مهرجة— شورتيغ— زيت نخيل مخصص للأغراض

منه) فقد اشتمل على مواد السكر والأرز والزيوت والسمون بأنواعها الجاهزة لاستهلاك المحلي كافة (عدا زيت الزيتون) إضافة إلى الشاي والتمتة ومعلبات الطون والسردين، والحليب المجفف والسائل ومشقاته بأنواعها و مواد كسبة بذور فول الصويا وبذور القطن. وفي تصريح لهـ«الوطن»، بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جين شعيب إجراء تعديل في القرار بهدف تسهيل الإجراءات على المستوردين والمنتجين في المحافظة بحيث تم حصر مواد محددة ليتم تسعيرها من مديرية الأسعار المركزية في الوزارة بينما تم تحديد قائمة ثانية يتم تحديد أسعارها في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات

الوطن | أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي قراراً يلزم جميع مستوردي ومنتجي عدد من السلع الغذائية بتقديم وثائق تكاليف استيراد وإنتاج هذه السلع إلى مديرية الأسعار في الوزارة لتتم دراسة التكلفة لهذه السلع وفق قرار الوزارة وتحديد السعر المركزي وإصدار الصك السعري الناظم ولجميع حلقات الوساطة التجارية وذلك قبل طرحها في الأسواق على أن تتم عملية التسعير خلال أسبوع ابتداء من تاريخ تسجيل الوثائق في ديوان مديرية الأسعار في الوزارة. وفي تفاصيل القرار (الذي حصلت «الوطن» على نسخة

الدولار الأسود مستقر

بين ٤٧٨ و ٤٨٢ ليرة

| الوطن

حافظت الليرة السورية على استقرارها النسبي في سعر صرفها أمام الدولار الأميركي في تعاملات السوق الموازية «السوداء» والرسمية على حد سواء، فبينما استقرت أسعار الصرف الرسمية منذ بداية الأسبوع الماضي على مستوى ٥٠٨ ليرات للدولار للحالات الخارجية و ٥١٠ لتحويل المستوردات، تباينت الأسعار بين مستوى ٤٧٨ و ٤٨٢ ليرة في السوق «السوداء»، مع تقلبات محدودة بين ليرة إلى ليرتين.

مركز دمشق للبحوث والدراسات «مداه» أعاد ذلك الاستقرار النسبي في تقريره الاقتصادي الأسبوعي الأخير بصورة رئيسية إلى السياسات والإجراءات التي قام بها مصرف سورية المركزي والتي أدت إلى تحقيق استقرار نسبي في سعر صرف الليرة السورية، حيث اتخذ المركزي تراجع الإجراءات لتضييق الهامش بين السوق الموازية والرسمية، فيما يتعلق بالحوالات، وعمليات بيع وشراء الدولار الذي منع حدوث هبوط كبير في سعر الصرف، والتي كانت ستحدث موجة بيع كبيرة للدولار وبالتالي حدوث إرباكات في السوق.

ومن جانب آخر ما زالت الليرة تتلقى المزيد من الدعم من الأخبار الإيجابية الاقتصادية والأمنية إضافة إلى استمرار تراجع الدولار في الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي يساهم في زيادة استقرار سعر الصرف وطمأنة المتعاملين بعدم حدوث هبوط كبير في سعر صرف الليرة السورية.

وفي سياق آخر أمهل مصرف سورية المركزي تعهدات إعادة قطع التصدير المؤقت غير المسموح بتصدير بضائعها تصديراً نهائياً حتى نهاية العام الجاري (٢٠١٧) للتصدير، إذ أعلنتها من غرامات التأخير، وذلك من باب منح المصدرين الذين تخلفوا عن تسديد تعهداتهم ولم يقوموا بإعادة البضاعة التي يمنع تصديرها تصديراً نهائياً ضمن المهلة المحددة: الفرصة، لإعادتها مقابل إعفائهم من الجزاءات التي تترتب عليهم وعلى مصرفهم، ومن باب العدالة والمساواة تم لخص ما سدد من هذه التعهدات بتأخير من خلال إعادة البضاعة ذاتها ولم تستوف عنه غرامات بعد، حيث أعفيت أيضا هذه التعهدات (مصدرها والمصارف المنتمية لها) من الجزاءات التي توجبها القرارات التي نفلت تبعاً لها.

جاء ذلك بموجب القرار رقم (٤٤١/١/١٤) الذي أصدره المصرف المركزي بتاريخ ١١/٧/٢٠١٧ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) ونص على إعفاء تعهدات إعادة قطع التصدير المؤقت غير المسموح بتصدير بضائعها تصديراً نهائياً لمدة ستة أشهر، أو التي سوف يتم تسديدها بتأخير وذلك بإعادة البضاعة المصدرة ذاتها إلى القطر حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٧ من الغرامات والجزاءات المترتبة على التأخير في التسديد، وإعفاء المصرف من تنظيم التعهد من غرامة التأخر في تحويل مبلغ التأمين العائد للتعهد المسدد بتأخير.

أما بالنسبة لتعهدات إعادة قطع التصدير المؤقت غير المسموح بتصدير بضائعها تصديراً نهائياً التي لم يتم تسديدها بإعادة البضاعة العائدة لها إلى القطر بعد تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٧ فإنها لن تخضع لأحكام الجزاءات المترتبة على ولا تعتبر خاضعة لأحكام القرار رقم ١٠٧/٢٧/١، تاريخ ١٠/٥/٢٠١٦ وتعديلاته وتحال على الملاحقة القضائية أصولاً.

مطره جي لهـ«الوطن»: التأمين

الصغير يشترط طابع الاستثمار

في المشروع المؤمن له

| عبد الهادي شباط

ناقشت ندوة الائتئين التأميني أمس أهمية التأمين في حياة الفرد وكيف يمكن أن يعطي حاجات المجتمع لهجة حمل المخاطر؟

وفي تصريح لهـ«الوطن» أوضح الرئيس التنفيذي لشركة «إيمبا»، إدارة النفقات الطبية مروان مطره جي أن ثقافة التأمين ما زالت ضعيفة لدى شرائح واسعة في المجتمع، رغم أن التأمين تحول إلى جزء من الحياة العامة ورافعة مهمة في دعم الاقتصاد وتطويره وتسهيل وتسريع وتيرة الاستثمارات، وخاصة أن المرحلة المقبلة في سورية تنجه نحو إعادة الإعمار، وسوف يكون مطلوباً من قطاع التأمين مضاعفة عمله وحضوره في السوق المحلية وتطوير منتجاته بما يتلاءم مع متطلبات واحتياجات المشروعات والاستثمارات خلال المرحلة المقبلة.

كما بين أنه لا بد من زيادة تفعيل التأمينات الصغيرة التي تتمتع بفسط بسيط يناسب دخل شريحة واسعة من المواطنين، بحيث يتعمق التأمين الصغير بطابع الاستثمار للمشروع المؤمن له، وهو تأمين مهم، يناسب الكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة، وخاصة في مجال المشروعات الزراعية البسيطة مثل تربية الثروة الحيوانية، إضافة إلى المشروعات الحرفية والصناعات اليدوية.. وغيرها. موضحاً مطر جي أن وكيل التأمين يمكن أن يسهم في مساعدة الراغب في التأمين عبر شرح تفاصيل العقود واختيار العقد الأنسب ملائمة للمشروع.

على حين اعتبر المحاضر في الندوة وإثل الحسن (مدير عام شركة تدريب واستشارات) أن التأمين ضرورة خلال الظروف الحالية التي يعيشها البلد لهجة كثرة المخاطر بسبب حالة الحرب والظروف الأمنية التي تعرضت لها الكثير من المناطق، ومن ثم تحول التأمين إلى ضرورة للكثير من المواطنين والتجار والصناعيين ولخلف شرائح المجتمع.

وأوضح أن التأمين بالأصل حاجة مشابهة لقبية الاحتياجات في المجتمع وخاصة أن التأمين بات منتجاً متوقعاً ومتطوراً في العالم، وأن التأمين بكل بساطة يقوم بحمل المخاطر الاحتمالية في أي مشروع أو ملكية يحمل هذه المخاطر عن كاهل صاحب المشروع مقابل أقساط وبدائل بسيطة لا تشكل عبئاً على صاحب المشروع، بحيث تضمن له تعويضات مناسبة في حال حدوث الخطر. وعبر إجراءات بسيطة وسهلة، ومن ثم يمكن للمؤمن أن يظل يتابع عمله ويشعره دون أن يتعرض لأي نزاعات حادة جراء تعرضه لبعض المخاطر التي ربما تخرجه عن القدرة على الاستمرار بنشاطه.

كما على الحسن حول تأخر الإجراءات القضائية لبعض قضايا التأمين بأنه لا بد من تسريع هذه الإجراءات وسرعة البت في القضايا المنظورة أمام القضاء وخاصة أن التأخر في معالجة القضايا التأمينية يعكس سلباً على شركات التأمين لهجة تحصيل المؤمن ذلك لشركة. واعتبر أن قطاع التأمين يجب أن يحظى باهتمام كبير عبر زيادة التعريف والتثقيف به في مجتمعنا وأن يخرج من الدائرة البسيطة التي يعمل خلالها نحو أكبر شريحة ممكنة من المجتمع.